الجمهورية التونسية

وزارة الفلاحة و الموارد المائية
والصيد البحري

الوكالة العقارية الفلاحية

التقرير السنوي
للنفاذ إلى المعلومة
بعنوان سنة 2022

جانفي 2023

الفهـــــرس

1ـ تقديم عام	3
2ـ ملخص لما تم إنجازه في مجال النفاذ إلى المعلومة قبل سنة 2022	3
3ـ معطيات إحصائية لسنة 2022	3
4ـ التكوين المبرمج و المنجز في سنة 2022 حول النفاذ إلى المعلومة	8
5ـ الإجراءات المتخذة في مجال التصرف في الوثائق و الأرشيف	8
6ـ الملاحظات و النقائص المسجلة بخصوص النفاذ إلى المعلومة	8
7ـ بعض التوصيات و المقترحات لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة	9
8ـ خطة العمل المقترحة لتكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة سنة 2023	11

المكلف بالنفاذ إلى المعلومة	سوسن صدور رئيس مصلحة مراقبة التصرف
نائب المكلف بالنفاذ إلى المعلومة	نهال الجديدي رئيس مصلحة الموظفين و التكوين و الرسكلة

لم يتم إحداث لجنة استشارية للنفاذ إلى المعلومة باعتبار العدد المحدود للمطالب الواردة و التنسيق مع مختلف الأطراف المركزية و الجهوية قصد الحصول على المعلومة والرد على المطالب في الآجال.

1- تقديم عام:

يندرج هذا التقرير السنوي للنفاذ إلى المعلومة في إطار تنفيذ مقتضيات الفصل 34 من القانون الأساسي عدد22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 و المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة الذي نص على إعداد تقرير سنوي حول النفاذ إلى المعلومة خلال الشهر الأول من السنة الموالية لسنة النشاط يرفع بعد مصادقة الادارة العامة إلى هيئة النفاذ إلى المعلومة.

ويعطي هذا التقرير لمحة عن نشاط الوكالة العقارية الفلاحية في مجال تكريس حق النفاذ إلى المعلومة خلال سنة 2022 طبقا لما تقتضيه أحكام القانون الأساسي المذكور.

2- ملخص لما تم إنجازه في مجال النفاذ إلى المعلومة قبل سنة 2022:

بعد تعيين مكلف بالنفاذ إلى المعلومة و نائبه ، تم إنجاز ما يلي:

- تخصيص ركن بموقع الواب الخاص بالوكالة العقارية الفلاحية للنفاذ إلى المعلومة يتضمن كل المعطيات المستوجبة وذلك عملا بمقتضيات الفصل 7 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016
- إعداد دليل إجراءات النفاذ إلى المعلومة + المطبوعات اللازمة ونشرها.
- نشر عدد من المعلومات بمبادرة من الوكالة وكذلك تقارير النفاذ الدورية.

3- معطيات إحصائية لسنة 2022:

إلى جانب تلقي مطالب النفاذ إلى المعلومة و الرد عليها، تم في سنة 2022 و في إطار النشر بمبادرة من المؤسسة، نشر عدد من البيانات المتعلقة بسنة 2022 و كذلك بعض البيانات المتعلقة بآخر ثلاثية من سنة 2021 . هذا، إلى جانب نشر التقارير الدورية للنفاذ إلى المعلومة.

وتقدم الجداول الموالية معطيات حول المطالب الواردة و مآلها وهي في تزايد من سنة إلى أخرى:

معطيات حول مطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة على الوكالة سنة 2022

عدد المطلب	طريقة ورود المطلب/ التاريخ		طالب المعلومة		الصورة المطلوبة للنفاذ			
	مكتب الضبط	البريد الألكتروني	شخص طبيعي	شخص معنوي	على عين المكان	نسخة ورقية	نسخة إلكترونية	مقتطفات من المعلومة
1		10 جانفي 2022	X				X	
2	جهوي/21 فيفري 2022		X			X		
3	جهوي/ 21 فيفري 2022		X			X		
4	جهوي/ 4 أفريل 2022			X		X		
5	جهوي/ 15 أفريل 2022		X			X		
6	مركزي/ 23 جوان 2022		X			X		
7	مركزي/ 29 جوان 2022		X			X		
8	جهوي/ 1 أوت 2022			X		X		
9	جهوي/3 أوت 2022			X		X		
10	مركزي/29 نوفمبر2022		X			X		
11	مركزي/29 نوفمبر2022		X			X		
12	مركزي/29 نوفمبر2022		X			X		

معطيات حول مآل مطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة على الوكالة سنة 2022

عدد المطلب	طبيعة المعلومة المطلوب النفاذ إليها	مطلب تمت الإجابة عليه بالقبول	مطلب تمت الإجابة عليه بالرفض	سبب الرفض	مطلب تظلم لدى رئيس الهيكل	سبب التظلم	الرد على مطلب التظلم
1	جملة الديون المتخلدة بذمة الوكالة لفائدة شركة	X					
2	محضر تقييم تربة+ مثال منطقة	X					
3	محاضر جلسات	X					
4	قائمة المسح العقاري بمنطقة تدخل		X	لعدم الإختصاص			
5	عدد القطع و مساحتها بمنطقة تدخل	X					
6	خريطة تحديد منطقة+طبيعة القطع ومدى شمولها بتدخل الوكالة	X					
7	نسخة من بطاقة حضور مناظرة + نسخة من الاجابة عن استشارة بخصوص مناظرة+نسخة من مكتوب وزير الفلاحة	X للوثيقتين 2 و3	X بخصوص بطاقة الحضور	لإحتواء الوثيقة على معطيات شخصية للمتناظرين			
8	نسخة من خريطة منطقة	X					
9	نسخة من محضر جلسة تتعلق برسم عقاري	X					
10	نسخ من عرائض+ إجابات الوكالة عنها+ تقرير تدقيق داخلي+ إجابة تفقدية وزارة الفلاحة+إحالة نتائج مناظرة+	في طور تجميع الوثائق المطلوبة لكثرتها وتم إعلام المعنيين بالأمر بضرورة الإستشارة المسبقة					
	إجابة تفقدية وزارة الفلاحة بعد بحث						

11	نسخ من عرائض+ إجابات الوكالة عليها+ تقارير تدقيق داخلي+ تقرير تفقدية وزارة الفلاحة بعد أبحاث	بخصوص إجابات وتقارير تفقدية وزارة الفلاحة لطابعها السري فقاموا بمكتوب تكميلي لاستثنائها .						
12	نسخ من عرائض+ إجابات الوكالة عليها+ تقارير تدقيق داخلي+ تقرير تفقدية وزارة الفلاحة بعد أبحاث							

و تضاف إلى مطالب النفاذ إلى المعلومة سالفة الذكر، مكاتيب وردت على الوكالة في نفس الإطار خلال سنة 2022 و تتمثل في مايلي:

عدد الوثيقة	نوع الوثيقة	مصدرها	موضوعها	مآلهـــا
1	مراسلة عادية	وزارة الإشراف	تمكين الوزارة من الوثائق التي سبق أن تقدم طالب نفاذ بمطلب في شأنها.	تم ذلك في حدود المتوفر.
2	مطلب	هيئة النفاذ إلى المعلومة	الإدلاء بملحوظات ووثائق بخصوص قضية مرفوعة من طالب نفاذ.	تم ذلك في حدود المتوفر.
3	نسخة من قرار	هيئة النفاذ إلى المعلومة	بخصوص دعوى نفاذ مرفوعة من طرف طالب نفاذ .	تم حفظه.

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2022 عرفت **تزايدا** في عدد مطالب النفاذ إلى المعلومة مع دعوى مرفوعة لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة دون اللجوء إلى التظلم لدى رئيس المؤسسة وصدور قرار للهيئة يقضي برفض الدعوى شكلا.

وفي سنة 2022، لم تتوصل الوكالة بأي مطلب نفاذ يستوجب الإستكمال (معلومات منقوصة عن طالب النفاذ، الصيغة المطلوبة للمعلومة،..) على معنى الفصلين 10 و 12 من القانون الأساسي عدد 22-2016. هذا، و تم رفض مطلب نفاذ لعدم الإختصاص إلى جانب رفض تسليم جزء من معلومات مطلوبة ضمن مطلب آخر لارتباطها بمعطيات شخصية.

كما أن أغلب المطالب تم توجيهها من طرف منتفعين بأعمال الوكالة بمناطق تدخلها تمحورت حول توفير معطيات عن الوضعية العقارية للمنطقة وطلب نسخ من محاضر جلسات اللجان المنعقدة في الغرض ونسخ من أمثلة هذه المناطق.

ويمكن تصنيف المطالب الواردة حسب الجهة الواردة عليها كما يلي:

	العدد
مطالب نفاذ مودعة بالإدارة المركزية (مكتب الضبط المركزي ، البريد الكتروني للمكلف)	6
مطالب نفاذ مودعة بالدوائر الجهوية للوكالة	6
المجمـــــوع	**12**

وحسب صيغة النفاذ إلى المعلومة، يمكن تصنيف المطالب الواردة سنة 2022 كما يلي:

صيغة النفاذ	العدد
الحصول على نسخة ورقية	11
الحصول على نسخة الكترونية	1
المجمـــــوع	**12**

ولم يتعلق أي مطلب بالصيغ الأخرى للنفاذ.

4- التكوين المبرمج و المنجز خلال سنة 2022 في مجال النفاذ إلى المعلومة:

تم إنجاز دورة تكوينية في سنة 2022 حول الحق في النفاذ إلى المعلومة لعدد من أعوان الوكالة مركزيا وجهويا (حوالي 23 عونا) من مختلف الرتب و الأسلاك والاختصاصات و هي خطوة هامة جدا في تكريس حق النفاذ إلى المعلومة و التوعية بأهمية هذا الحق للجميع و حسب الضوابط التي حددها القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016.

5- الإجراءات المتخذة في مجال التصرف في الوثائق و الأرشيف:

يرتبط النفاذ إلى المعلومة ارتباطا وثيقا بأرشيف المؤسسة وتشكو الوكالة غياب عون مكلف بالأرشيف وذلك بعد استقالة العون الذي تم تكليفه في أواخر سنة 2021.

ونظرا لأهمية المعلومات التي تتوفر بالوكالة و ضرورة المحافظة عليها يتعين الإسراع في تعيين مكلف بالأرشيف رغم عدم جدوى محاولة سد الشغور عن طريق الإلحاق .

وقد شرعت الوكالة في سنة 2022 في أعمال رقمنة عدد من الأمثلة الهندسية التي تعدها بمناطق تدخلها وسيتم تعميم التجربة خلال السنوات القادمة حسب الإمكانيات المتاحة. وهذه خطوة أولى في رقمنة الوثائق من شأنها أن تسهل عملية النفاذ و تقلص في آجال الرد على المطالب.

6- الملاحظات و النقائص المسجلة بخصوص النفاذ إلى المعلومة:

1- رقمنة الأرشيف تعد ضرورية قصد تسهيل عملية النفاذ إلى المعلومة والتحكم في آجال الرد، إلا أن الموارد المحدودة بالوكالة أخرت تنفيذ هذا المشروع المبرمج منذ سنوات، كما أن تخلي المكلف بالأرشيف بالوكالة عن عمله مؤخرا يعد عائقا و يستوجب الحل العاجل و النظر في حل للمسألة مع سلطة الإشراف خاصة أمام عدم التوصل بأي مطلب إلحاق لدى المؤسسة لهذه الرتبة.

2- غياب نظام معلومات و قاعدة بيانات شاملة بالوكالة يعيق تكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة ويؤثر على آجال الرد خاصة أن أغلب المطالب تستوجب التنسيق مع الدوائر الجهوية للوكالة الموزعة بمختلف الولايات ، قصد تجميع المعطيات الضرورية .

3. موقع الواب الخاص بالوكالة يستوجب التطوير و التحسين ليصبح تفاعليا ويتلاءم أكثر مع متطلبات النفاذ إلى المعلومة و الخدمات على الخط.

4. في إطار واجب نشر المعلومة بمبادرة من طرف المؤسسة ، ينبغي تضمين خدمات /الإجراءات الإدارية للوكالة بموقع الواب و توضيح الوثائق المطلوبة والمراحل و الشروط و الآجال وكل المعطيات المتعلقة بها إلا أن موقع الواب في الواقع يتضمن عددا منها و بمعلومات محدودة وتحيين الوضعية يستوجب انتظار الانتهاء من الأعمال التي بصدد الإنجاز بخصوص المسار التشاركي لمراجعة الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة (في مرحلة إحالة الأعمال المنجزة والمقترحات من وزارة الإشراف إلى رئاسة الحكومة للمصادقة النهائية).

5. عدد من المطالب الواردة لم يحترم النموذج المقيس و المضمن بموقع واب الوكالة واقتصر الأمر على إعداد مراسلة عادية، وقد حدث أن تسبب ذلك في توجيه المطلب إلى المصلحة المعنية بدراسة عرائض الفلاحين وعند الشروع في الدراسة بعد مدة من التوصل بالمكتوب ، اتضح أنه خاص بالنفاذ إلى المعلومة فتمت إحالته للمكلف بالنفاذ لاحقا وكان ذلك على حساب الآجال القانونية للرد.

6. بالنظر لطبيعة عمل الوكالة فإن أغلب المعلومات المطلوب النفاذ إليها تتعلق بأكثر من شخص و تتعارض أحيانا مع واجب حماية المعطيات الشخصية (محاضر جلسات ، قائمات، نتائج مناظرات...)، الأمر الذي استوجب عديد المرات حجب عدد من المعطيات أو حتى رفض تقديمها للطالب.

7. عدم تفرغ المكلف بالنفاذ إلى المعلومة لهذه المهمة بالنظر لحجم المهام الموكولة إليه خاصة مع تزايد عدد المطالب الواردة والتي قد تتعلق ببيانات كثيرة في آن واحد و كذلك الدعاوي المرفوعة دون التظلم لدى المؤسسة أولا ، وهو ما قد يتسبب في عدم احترام الآجال المستوجبة للرد .

7. بعض التوصيات والمقترحات لمزيد تكريس حق النفاذ إلى المعلومة:

1. من خلال المطالب الواردة سنويا و التي تتعلق أغلبها بمعلومات عن مناطق تدخل الوكالة من محاضر جلسات لجان (جهوية، محلية، استشارية..) وعدد القطع المكونة للمنطقة ومساحتها و نسخ من الأمثلة، تتبين ضرورة الإسراع في عملية رقمنة الأمثلة الهندسية التي شرعت الوكالة فيها في سنة 2022 ليتم بعد ذلك النشر التلقائي لهذه البيانات بالإضافة

لكل معطيات تتعلق بمناطق التدخل (عدد القطع، المساحات...) لتمكين المتعامل مع الوكالة من المعطيات المطلوبة حينيا و دون اللجوء إلى إعداد مطلب في الغرض و انتظار الرد وذلك كخطوة أولى ليتم بعد ذلك تعميم المسألة على بقية المعطيات التي تتوفر لدى المؤسسة ويمكن الإطلاع عليها من طرف العموم.

2. الإسراع باقتناء المعدات الضرورية والمبرمجة لرقمنة الأرشيف و تعويض العون المكلف بالأرشيف المتخلي بآخر و لو من غير اختصاصه وحتى بصفة وقتية و تكليف أعوان بمساعدته حسب الموارد البشرية المتوفرة حتى تتم المحافظة على أرشيف الوكالة الذي يكتسي أهمية بالغة ويستوجب الحفظ السليم.

3. ضرورة الشروع في تطوير موقع الواب بما يتماشى مع متطلبات النفاذ إلى المعلومة و إسداء الخدمات على الخط لما لذلك من آثار إيجابية على آجال معالجة الملفات و الرد عليها.

4. تكثيف الدورات التكوينية السنوية في مجال النفاذ إلى المعلومة.

5. العمل تدريجيا على حصر قائمة المعلومات التي تدخل في إطار النفاذ إلى المعلومة بالنسبة للوكالة خاصة أمام كثرة المعطيات المتوفرة لديها وأهميتها و تشريك الدوائر الجهوية في هذه المسألة لتعاملهم المباشر و اليومي مع طالب المعلومة وتوضيح الاستثناءات الممكنة والفرق بين المعلومات الممكن طلب النفاذ إليها والبيانات التي تسند للمتعامل مع المؤسسة مباشرة في إطار العمل اليومي دون مطلب في الغرض.

6. دعوة هيئة النفاذ إلى المعلومة إلى تشريك المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة بالوكالة في مختلف التظاهرات و الأيام التكوينية المنظمة لمزيد النجاعة و اكتساب المهارات المطلوبة في المجال ومناقشة مختلف المسائل المتصلة وتجاوز الصعوبات المعترضة عند التطبيق.

ويقدم الرسم البياني الموالي الأهداف لتدعيم تكريس حق النفاذ إلى المعلومة بالوكالة العقارية الفلاحية :

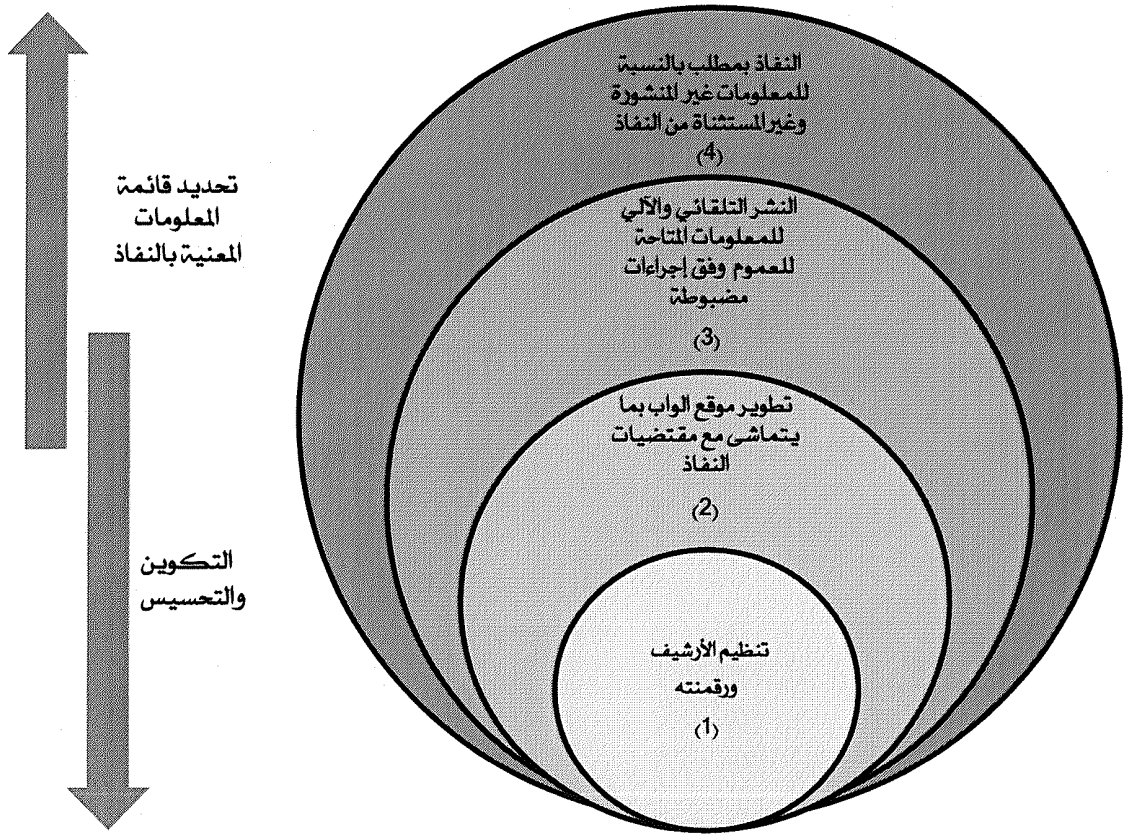

8-خطة العمل لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة في سنة 2023:

سعيا إلى تفادي النقائص المسجلة في مجال النفاذ إلى المعلومة وحرصا على الإلتزام بمقتضيات القانون الأساسي عدد 22-2016 قدر الإمكان، تم اقتراح خطة العمل الموالية:

الأهداف	الأنشطة	الآجال التقديرية	المتدخلون
مزيد تنظيم عملية تلقي مطالب النفاذ و الرد عليها	إعداد مذكرة داخلية موجهة للمصالح المركزية و الجهوية	جانفي 2023	المكلف بالنفاذ
التكوين حول النفاذ إلى المعلومة	دورة تكوينية	جوان 2023	إ م ب ش م
تعيين مكلف بالأرشيف	طلب ترخيص استثنائي	ماي 2023	الإدارة العامة +إ م ب ش م + سلطة الإشراف
تنظيم الأرشيف	تنظيم و تصنيف الوثائق	بداية من شهر جوان 2023	المكلف بالأرشيف
اقتناء المعدات الإعلامية اللازمة للرقمنة	صفقة عمومية	سبتمبر 2023	إ م ب ش م + مصلحة الإعلامية
الشروع في رقمنة الأرشيف	الشروع في مسح للوثائق	بداية من شهر أكتوبر 2023	المكلف بالأرشيف + مصلحة الإعلامية
مواصلة عملية رقمنة الأمثلة الهندسية	مسح للأمثلة الهندسية	بداية من شهر أكتوبر 2023	إ م ت ع+ مصلحة الإعلامية
تطوير موقع الواب بما يتماشى مع متطلبات النفاذ	إجراء استشارة	سنة **2024**	إ م ب ش م + مصلحة الإعلامية

إ م ب ش م: إدارة الموارد البشرية و الشؤون المالية ـــــــ إ م ت ع: إدارة مشاريع التهيئة العقارية

المكلفة بالنفاذ إلى المعلومة

سوسن صدور